النقابة الوطنية للتعليم العالي
اللجنة الإداريـــــة

SNESup-Maroc

# بيـــان

بدعوة من المكتب الوطني اجتمعت اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الأحد 25 أكتوبر 2015 بالرباط. وبعد الاستماع لعرض مفصل للمكتب الوطني حول ثلاث مسارات متوازية وهي مستجدات الملف المطلبي، سير التحضير للمؤتمر الاستثنائي والدفاع عن الجامعة العمومية وتطوير البحث العلمي، وقف أعضاء اللجنة الإدارية في تدخلاتهم على مختلف الاختلالات البنيوية المزمنة التي يعاني منها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والارتباك الحاصل في الدخول الجامعي الحالي في مجموعة من المواقع الجامعية، والمتمثل في تفشي أزمة الاكتظاظ وضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة للتعليم العالي العمومي نتيجة غياب إرادة سياسية حقيقية في النهوض بهذا القطاع، في مقابل تشجيع قطاع الريع فيه، وكذا مقاطعة الدروس بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان.

واللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وهي تنبه لخطورة تهميش الدور المركزي للجامعة والتعليم العالي العموميين والبحث العلمي في بناء وتحصين مستقبل بلادنا، فإنها تعلن للرأي العام الوطني والجامعي مايلي:

1. مطالبتها الوزارة الوصية بمعالجة جميع قضايا الملف المطلبي كما وردت في البلاغ الأخير للمكتب الوطني الصادر في 12 أكتوبر 2015 عقب لقائه مع وزير التعليم العالي يوم 6 أكتوبر؛
2. رفضها لكل المراسيم التي بادرت الحكومة إلى إصدارها خدمة للتكوينات المؤدى عنه والتي تضرب في الصميم الجامعة والتعليم العالي العموميين، وهي في هذا الصدد تطالب بأن توجَّه الأموالُ العامة إلى هذا المرفق العمومي في إطار الإنصاف والعدالة الاجتماعية كما أكد على ذلك الدستور؛
3. إدانتها الشديدة للهجوم الأمني على كلية الطب والصيدلة بالرباط، ومطالبتها الحكومة المغربية بتغليب منطق العقل والحوار في التعامل مع مطالب وتطلعات الطلبة الأطباء والأطباء المقيمين والداخليين. كما تدعوها إلى فتح تحقيق عاجل واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق كل المتورطين في الهجوم على الحرم الجامعي تحت أي مبرر كان. وبالمناسبة فإن اللجنة الإدارية تجدد رفضها للمذكرة المشتركة بين وزيري التعليم العالي والداخلية والقاضية باستباحة مؤسسات التعليم العالي من طرف القوات العمومية؛
4. تثمين مواكبة المكتب الوطني للأزمة التي يعرفها الدخول الجامعي في كليات الطب، والمبادرات التي اتخذها من أجل حل تلك الأزمة وإنقاذ السنة الجامعية الحالية؛
5. تأكيدها على مطالبة الحكومة بضرورة رفع أجور السيدات والسادة الأساتذة الباحثين لاستدراك ما ضاع من قدرتهم الشرائية، وإلغاء الضريبة على الدخل عن تعويضات البحث العلمي، وتسوية كل النقط المطلبية المتفق بشأنها مع الوزارة الوصية؛
6. مطالبة الوزارة الوصية بالإسراع في إعداد نظام أساسي جديد عصري ومحفز للأساتذة الباحثين طبقا للمقترح الذي تقدم به المكتب الوطني أمام اللجنة المشتركة والذي يستند على توجهات المؤتمر العاشر في هذا الصدد؛
7. دعوة الحكومة المغربية والوزارة الوصية إلى مراجعة القانون 01.00، المؤطر للتعليم العالي، بما يمكن الجامعة المغربية من مواكبة تحديات العصر والاضطلاع بأدوارها المركزية في تحقيق التقدم والتنمية، من خلال تقوية الاستقلالية المالية والإدارية، ودمقرطة تدبير الجامعة العمومية، واعتماد المراقبة البعدية، والرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي؛
8. رفضها لمحاولة التراجع عن الاستقلالية البيداغوجية والمالية للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومفتشي التعليم والمركز الوطني للتوجيه والتخطيط التربوي، ولمحاولة إلحاقها بالأكاديميات، كما تم الترويج لذلك في الملتقيات الأخيرة المنظمة من طرف وزارة التربية الوطنية مع مديري الأكاديميات بكل من الرباط وفاس ومراكش خلال شهر أكتوبر الحالي. ذلك التراجع الذي يتعارض مع روح الميثاق الوطني

وما تم الإعلان عنه في الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، وتتعارض أيضا مع مرسوم الإحداث الذي يعتبر المراكز مؤسسات للتعليم العالي غير تابعة للجامعة. كما ترفض أي محاولة لتهميش مجالسها المنتخبة في اتخاذ القرارات الخاصة بامتحانات الدخول التي لا زال التحكم فيها ممركزا؛

9. دعوتها وزارةَ التربية الوطنية للاستجابة لطلب الحوار الذي قدمه المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي من أجل دراسة وحل المشاكل التي تتخبط فيها تلك المراكز، ومن أجل الاستجابة للمطالب المشروعة للعاملين بها، في شقيها المادي والاعتباري، وذلك برفع الحيف عن حاملي دكتورة الدولة ودبلوم الدراسات العليا، والدكاترة الذين لم يتم إفراغهم في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد. وذلك بخلق مناصب على غرار ما يقع بالجامعات.

أما بخصوص المؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية للتعليم العالي الذي سينعقد أواخر شهر دجنبر المقبل من أجل مراجعة وتطوير آليات اشتغال النقابة الوطنية من خلال مراجعة القانون الأساسي والنظام الداخلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فإن اللجنة الإدارية:

1. تثمن العمل المطَّرِد الذي قامت به اللجنة التحضيرية؛
2. تعلن عقد دورتها المقبلة في 22 نونبر 2015 للمصادقة على أوراق المؤتمر الاستثنائي قبل عرضها على جميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لمناقشتها وإغناءها في جموع عامة محلية و/ أوجهوية قبل عقد المؤتمر نهاية السنة الجارية؛
3. تؤكد على وحدة العمل النقابي في التعليم العالي اعتبارا لكون النقابة الوطنية للتعليم العالي نقابة كل الأساتذة الباحثين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية والسياسية، توحدهم خدمة مصالح السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والدفاع عن الجامعة العمومية وتحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تتابع عن كتب ما يجري في الساحة السياسية والاجتماعية وطنيا ودوليا وتعتبر أن النقابة الوطنية للتعليم العالي جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، وحاملة لهمومه ومعاناته وفي هذا الصدد فهي تؤكد على:

1. تضامنها مع المنظمات والمركزيات النقابية الديمقراطية في نضالاتها العادلة من أجل تحقيق الحرية النقابية، وتعلن عن مساندتها للحركات الاحتجاجية السلمية المطالبة بالديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين طبقا لما جاء في المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب؛
2. تضامنها الكامل مع الأستاذ الباحث المعطي منجب، وتناشده وقف إضرابه عن الطعام حفاظا على سلامته الجسدية. كما تنبه الدولة المغربية إلى خطورة المنحى التراجعي لحماية الحقوق والحريات في بلادنا، وتشجب كل أشكال التضييق على حريات الرأي والتعبير.
3. اعتبارها لكون كسب القضايا الوطنية رهين بمركزية الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتقوية الشعور بالانتماء للوطن عبر تضييق دائرة التهميش والهشاشة الاجتماعيين وإعلاء سلطة القانون العادل والتوزيع المنصف لخيرات البلاد.
4. مساندتها لجميع شعوب العالم المناضلة من أجل الحرية والديمقراطية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني المقاوم، ودفاعها عن حقه في إنشاء دولته الحرة.

وفي الأخير تهيب اللجنة الإدارية بكافة السيدات و السادة الأساتذة الباحثين للانخراط الجماعي لإنجاح محطة المؤتمر الاستثنائي، والمزيد من التعبئة النضالية المواطنة والمسؤولة دفاعا عن تطوير البحث العلمي والارتقاء بمستوى التعليم العالي، وتحسين الظروف المادية و المعنوية للسيدات و السادة الأساتذة الباحثين.

**وعاشت النقابة الوطنية للتعليم العالي نقابة عالمة مواطنة، واحدة وموحدة.**

**حرر بالرباط يوم 25 أكتوبر 2015**

**اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي**

Annexe faculté des sciences – angle Jean Jaures et Ibn Toumert– Rabat – Tel/fax :0537707747 : ملحقة كلية العلوم – ملتقى شارع جان جوريس وشارع ابن تومرت - الرباط الهاتف / الفاكس
Site web : www.snesup.ma : الموقع الإلكتروني -Email : snesup.maroc@gmail.com : البريد الإلكتروني
Portable :0661409663 : الهاتف النقال